

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر والبحرين ومصر وايران والعراق واسرائيل والأردن والكويت ولبنان وليبيا
والمغرب وعمان والأراضي الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا
وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

بقلم رينود ليندرز وجون سفاكياناكيس

نظرة عامة

انخفضت نسبة الفساد بشكل كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي 2001 و 2002 بسبب تناقص الفرص السانحة " لقبض العمولات" نتيجةً للانتكاسات الاقتصادية. والتباطؤ في الإنتاج العالمي قتل نسبة الاستثمار في الأسواق الحديثة، والهبوط في أسعار النفط أدى إلى تراجع في استثمار رؤوس الأموال وركود في البناء وحياسة الأسلحة⁽¹⁾. ومع تراجع الدخل الثابت تزايدت أعمال الفساد الدنيئة؛ ولم يزل الفساد المستشري عند مسؤولي الدولة الكبار والسياسيين متفشياً في جميع أنحاء المنطقة.

واجهت الجهود الدولية للحد من الفساد الكثير من العوائق السنة الفائتة، نظراً للمخاوف الأمنية المترافقة مع عدم تطبيق شروط "الحكم الجيد" بفعالية تُذكر. ورفعت الحكومات صوتها منادية بمكافحة الفساد، لكن المبادرات للحد من الفساد، افتقرت إلى الصدق عموماً. وفي ظل مناخ يسود فيه الحكم المتسلط، لم تتم معالجة الأسباب الرئيسية للفساد. ومن غير المرجح أن تحظى الاستراتيجيات الموضوعة لمكافحة الفساد بنجاح كبير في المستقبل من دون البدء بإصلاح سياسي بعيد الأمد. ولقد ألفت انتباه عامة الشعب إلى العديد من قضايا الفساد في عامي 2001 و 2002، لكن الدافع الحقيقي كان حاجة الحكومات إلى تحسين صورتها أو إلى الحصول على مكاسب سياسية مما لا يدل على النية الصادقة في التغيير الهيكلي.

ونادراً ما أدت مبادرات المجتمع المدني لمكافحة الفساد إلى تغيير ملموس، بسبب تدني مستوى الحقوق المدنية وحرية التعبير والمشاركة السياسية في أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي العام تشير إلى تزايد القلق والاهتمام بقضية الفساد. وقد ركزت عدة منظمات غير حكومية في المنطقة على هذا الموضوع.

إن القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أبدى اهتمامه أيضاً بموضوع الفساد وخاصة بسبب وقعه وتأثيره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة. بيد أنه من الصعب فصل الازدهار في القطاع الخاص عنه في القطاع العام، طالما هناك روابط وثيقة بين الشبكات العائلية المسيطرة ومصالح الأعمال الرئيسية في المنطقة.

على المستويين الدولي والإقليمي

لقد هيمنت المصالح الاستراتيجية والأمنية على علاقات دول المنطقة مع المجموعة الدولية، مما شكل عائقاً دائماً بوجه الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً لتبني قوانين أكثر صرامة لضبط تبييض الأموال ولمنع تدفق الدعم المالي من الخليج إلى المجموعات الإرهابية في أنحاء العالم. قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، كانت البحرين وإسرائيل ولبنان الدول الوحيدة التي وضعت قوانين ضد تبييض الأموال. إلا أن مصر وإيران وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حذت حذوها بسرعة. ومع ذلك، فإن اللجنة الخاصة للعمل المالي (Financial Action Task Force) لم تشطب سوى إسرائيل ولبنان من اللائحة السوداء التي تضمّ دولاً تُعتبر "غير متعاونة في تبني خطوات فعّالة ضد تبييض الأموال"⁽²⁾. وبقيت مصر على لائحة اللجنة السوداء. وفي بلدان أخرى استُخدمت المصارف، بشكل واسع، للتستر على عمليات الفساد أو النشاطات الغير شرعية⁽³⁾.

ونادراً ما يستخدم المانحون الشروط في الهبات كأداة لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي شهر شباط/فبراير عام 2002، وهب المانحون لمصر مساعدة للأعوام 2002-2004، تقدّر بما يزيد على عشرة مليارات دولار أميركي. ولكن، وكما في الماضي، لم تكن الشفافية شرطاً أساسياً من شروط إعطاء الهبات⁽⁴⁾. وبالمقابل، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على السلطة الفلسطينية للقيام بإصلاحات في إدارتها وعمل قواتها الأمنية، بما في ذلك اتخاذ التدابير لمحاربة الفساد⁽⁵⁾. قليل من الفلسطينيين قد يناقش بشأن الحاجة إلى الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية، ولكن الشكوك حامت حول اهتمام واشنطن بالفساد وعلى أنه يعود إلى السياسة الإسرائيلية المتبعة أو إلى الرغبة في إزاحة الرئيس عرفات من منصبه وليس من باب الاهتمام بالشفافية والحكم الجيد⁽⁶⁾.

منظمات دولية وعدة مانحين شرعوا في العمل على عدد من المبادرات لمكافحة الفساد، لكن درجة التفاوت كانت كبيرة في ما بينهم وكان لديهم مستوى متدنٍ أو غير كافٍ من التطبيقات العملية بحيث أنه لم تظهر أية نتائج فعّالة تذكر. إن الاتفاقيات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان والجزائر في نيسان/أبريل عام 2002، وسّعت أفق الشراكة الأوروبية الشرق أوسطية باتجاه تعاون اقتصادي أكبر. واحتوت الاتفاقيات على التزامات شاملة لمكافحة الفساد وتبييض الأموال، ولكن دينامية تنفيذ هذه الالتزامات لم تكن واضحة. ولم يظهر سوى القليل من مثل هذه الالتزامات في اتفاقيات أخرى أبرمها الاتحاد الأوروبي مع فرقاء آخرين في المنطقة وعلى الأخص إسرائيل والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. كما أن مساعي البنك الدولي لتقوية برامج الخصخصة في الجزائر ولبنان لم تضمن حتى الآن عروض أسعار شفافة عادلة. وكانت هناك مساعٍ مماثلة لاقت نجاحاً أكثر في الأردن والمغرب⁽⁷⁾. بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ساعد البنك الدولي المغرب على تحسين دور أو عمل المحاكم التجارية، ولكن حسب استفتاء قامت به غرفة التجارة الأميركية في الدار البيضاء فإن 78 في المائة من المستثمرين الأجانب

ما زالوا يعتقدون بأن النظام القضائي في المغرب غير فعّال ومعرض للفساد⁽⁸⁾. كما أطلق البنك الدولي برنامجا مماثلا في اليمن بهدف تقوية السلطات القضائية. ويجب أن تتحقق استقلالية القضاء مع أن النتائج الأولية شملت عمليات تطهير لأكثر من عشرين قاضيا متهمين بالفساد في أيلول/سبتمبر عام 2001⁽⁹⁾.
أُتهِمَت فرقة تابعة للأمم المتحدة بالفساد في شهر تموز/يوليو عام 2001. فهناك مزاعم تشير إلى أن أفراداً في الفرقة الهندية التابعة لقوات حفظ السلام الدولية في لبنان (UNIFIL) قبلوا بأخذ رشاوى ليغضّوا النظر عن خطف حزب الله لثلاثة جنود إسرائيليين في تشرين الأول/أكتوبر عام 2000⁽¹⁰⁾. ونفت قوات حفظ السلام الدولية العاملة في لبنان هذه المزاعم.

على المستوى الوطني

تنامت أعمال الفساد باضطراد، فعليا في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والإداري والسياسي في المنطقة. والفترة الزمنية التي يتناولها التقرير شهدت أمثلة كثيرة من القيود المتزايدة على حرية التعبير وعدم الاستناد إلى الشفافية في الحكم وعدم وجود استقلالية في النظام القضائي.

ينبع الفساد في دول الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية من عدّة عوامل رئيسية. أولاً، غياب الإصلاحات المؤسسية المترافقة مع برامج الانفتاح الاقتصادي، ممّا خلق فرصا جديدة للفساد واستغلال السلطة. فمثلا نجد أن عملية منح رخص خاصة لشركات الهاتف الخليوي أثبتت فشلها في العمل على تنصيب مراقبين فعّالين وغير منحازين في الجزائر ولبنان وسوريا وتونس⁽¹¹⁾. وهذا يفسّر السلطات استنسابية الواسعة التي تتمتع بها الشركات الخاصة ومسؤولون في الدولة مما يفسح في المجال لاستئصال أعمال الفساد.

ثانياً، يشكّل انتشار الأحكام المتسلطة في المنطقة عائقا رئيسيا في وجه الشفافية والمساءلة على الصعيدين العام والخاص. فبنود ميزانيات الدول ليست تفصيلية بشكل كافٍ يسمح في التدقيق التام، فيما تُستخدم إيرادات الدولة الهامة في مشاريع تمويلية خارج إطار الموازنة أو في مؤسسات موازية تتيح المجال للصرف الاستنسابي. فإن عائدات نفط ليبيا مثلا والتي تشكّل 95 في المائة من صادرات الدولة بحوزة العقيد معمر القذافي ومساعديه⁽¹²⁾. بالإضافة إلى ذلك، تعوّض معظم حكومات الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية عن قلة الدعم الشعبي أو فقدان الشرعية بإعطاء العائلات والعشائر النافذة فرصاً للارتشاء لضمان استمرارية نفوذها السياسي.

اختراق الروتين الإداري في لبنان

وفق مقال نشرته "الدائلي ستار"، أوسع الصحف الصادرة في الإنكليزية انتشارا في لبنان، "لا يجب أن يخلط المرء بين الرشاوى والرسوم الرسمية، [والتي] عادة ما يتوجب دفعها علاوة على الرشوة⁽¹⁾. والمقالة الساخرة حول "البقشيش" (أي الرشوة) والتي تمّ إعدادها جيدا أطلعت القراء على مقدار المال المتوقع دفعه كرشوة لدى عقد مختلف أنواع الصفقات البيروقراطية، فمثلا، استبدال رخصة قيادة يتطلب دفع رشوة مقدارها سبعة دولارات أميركية وتسجيل سيارة يتطلب أيضا دفع رشوة مالية تقدّر بسبعة وعشرين دولارا أميركيا وتجديد جواز السفر يكلف دفع رشوة مالية تبلغ سبعين دولارا أميركيا. ويدفع أكثر من ألفي دولار أميركي، "كبقشيش" لنيل رخصة بناء لمنزل سكني.

الحصول على رخصة بناء يعتبر إحدى أصعب الإجراءات البيروقراطية في لبنان ما بعد الحرب. فإذا كنت مستثمراً أجنبياً، ستتدير لجنة التنمية والاستثمار اللبنانية أمر الملفات والطلبات المترامية لقاء دفع تكاليف ثابتة. لكن المواطن العادي عليه أن يعتمد على سمسرة مختصين مهما تكن قضيته سهلة وبسيطة لأن الحصول على رخصة يستلزم التعاطي مع خمس مؤسسات مختلفة وعدة دوائر داخل كل منها. ومن الممكن أن ينتظر المرء مدة سنة كاملة للحصول على الرخصة بعد أن يكون قد دفع ضعف السعر المحدد رسمياً لنيلها. قد تُنجز بعض المراحل مجاناً، لكن وقت مراجعة الأوراق والطلبات قد يطول لعدة سنين إذا لم يُدفع المال لتسريع العملية. إن التمييز بين الرسوم الرسمية وغير الرسمية أمر صعب بسبب التعليمات المضللة المعطاة من قبل موظفي الدولة. إن الكم الهائل للرشاوى يحول كل إجراء إداري بسيط إلى مشكلة عويصة. قال أحد الذين وقعوا فريسة الفساد البيروقراطي: "لأني رفضت دفع الرشوة، لم يتمكن الموظف من العثور على سند ملكية أرضي. والآن عليّ الحصول على سند ملكية جديد يكلفني 200 دولار أميركي وحتى الآن لم أزل بعيداً كل البعد عن نيل رخصة بناء".

(لا فساد) الآن كتيباً يبسط فيه الإجراءات اللازمة للحصول على رخصة بناء ويبسط فيه الوثائق والرسوم المطلوبة والوقت المطلوب. واستلزم إعداد هذا الكتيب القيام بزيارات إلى الوكالات والهيئات المعنية وإجراء مقابلات مع المحترفين في هذا المجال ومع مواطنين سبق أن واجهتهم صعوبات في إنجاز مثل تلك المعاملات. والكتيب يوزع مجاناً للمواطنين وللمنظمات الغير حكومية والبلديات وللمهندسين والمعماريين وللمهندسين عامة وللمحامين، وهدفه الشفافية في المعاملات وفي الصفقات التجارية وتقوية وتمكين الشعب من أن يكشف ويعرف عن كذب ما له من حقوق بالنسبة إلى المعاملات في الإدارات الحكومية. كما أنه يهدف أيضاً إلى تجهيز مقدمي الطلبات بالوسائل والمعرفة المطلوبة ليتجنب الوقوع في فخ الممارسات الملتوية لموظفي الدولة. إذ أن أي انحراف عن الوصف المفصل في الكتيب عن كيفية إنجاز هذه المعاملات يمكن مقدم الطلب من محاسبة الموظف الحكومي المسؤول عن هذا الانحراف.

والدراسة التي مهدت لإعداد الكتيب أفسحت المجال في تعريف القارئ على جذور الفساد وأسبابه الرئيسية في ما يتعلق بالحصول على رخص البناء. وهذه الأسباب تشمل: جهل المواطنين بحقوقهم، وعدم مبالاة موظفي الإدارة الذين يعتبرون الرشوة علاوة وهبة مادية يستحقها الموظف لأنه أدى وظيفته بشكل فعال، والافتقار إلى أعمال المراقبة والضبط، والضعف في آليات تقديم الشكاوى، وعدم تحمل المسؤولية بسبب العدد الكبير من المؤسسات العامة التي يشملها نيل الرخص. وجميع هذه العوامل تعقد من دون أي داع سير عمل العقود والمعاملات وتساهم في رفع مستوى أعمال الفساد والرشوة.

تم وضع هذه الخلاصات والاستنتاجات بالإضافة إلى مقترحات لتحسين هذه الأمور في تقرير مقدم إلى عدة مكاتب وزارية وحكومية ومنها مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية ومجلس إدارة التخطيط المدني ونقابتي المهندسين المعماريين والمهندسين ومجلس النواب. وأنه لمن المبكر تحديد أثر التقرير على إدارة الحكومة بما أن المباحثات والمناقشات لا تزال دائرة؛ ولكن نظراً للترحيب الحار الذي لقيته الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، فإن للكتيب تأثيراً إيجابياً على المواطنين اللبنانيين الذين تعبوا من أعمال الرشوة والفساد.

شارل د. عدوان ومينا زاباتيرو

(1) صحيفة "الدائلي ستار" (لبنان)، 6 أيلول/سبتمبر 1999

إن إنشاء مؤسسات ديمقراطية يساعد في تعزيز المساءلة، ولكن ذلك لن يكون كافياً لاستئصال كل أشكال الفساد. وأكثر ما يكون هذا المبدأ جلياً وواضحاً في إسرائيل بالرغم من وجود مؤسسات قوية فيها، وبالرغم من وجود مجتمع مدني نشيط فيها أيضاً، ليست بعيدة عن الفساد. فخلال عامي 2001 و 2002، برز سيل من الادعاءات وتجريم عملاء بمنح رخص ممنوعة في بلدية القدس. وقد ثبت تورط صلاح تاري، الوزير بدون حقيبة ووزير العمل شلومو بنيزري والإدارة المالية للمحاربين القدامى في الجيش ومسؤولين رسميين نافذين في صندوق معاشات التقاعد لعمال البناء في قضايا الفساد⁽¹³⁾. الفساد في إسرائيل له علاقة وثيقة بالأسواق السوداء المتنامية في مجال حقوق الملكية الفكرية والأسلحة والمخدرات والعمل⁽¹⁴⁾.

الفساد المتفشي

وقعت مصارف الدول والمؤسسات المالية في المنطقة فريسة الفساد مرارا في عامي 2001 و 2002. وفي شهر شباط/فبراير عام 2002، اكتُشِف أمر عملية الاحتيال المالية الكبرى في الجهاز المصرفي الأردني، حيث قُدِّرَت كمية المبالغ المتلاعب بها من 150 إلى 160 مليون دولار أميركي؛ وتورّط فيها 72 رجل أعمال بارز ومسؤولون في الحكومة، بينهم وزير زراعة سابق وسيناتور ونجل رئيس وزراء سابق⁽¹⁵⁾. بالتّأمر مع المسؤولين الحكوميين زُعم أن رجال أعمال حصلوا على قروض من مصارف خاصة من دون ضمانات إضافية بحجة تقديم خدمات تكنولوجية إعلامية لأجهزة استخبارات الدولة. وفي المغرب، ثبت تورّط "مصرف الاعتماد العقاري والفندقي" الذي تملكه الدولة بالفساد بعد الإنتهاء من تحقيق برلماني في عملية احتيال واختلاس أموال تقدّر بـ 41 مليون دولار أميركي في أوائل عام 2001⁽¹⁶⁾. وكشفت التحقيقات المرفقة بالتقارير، والتي شملت مسؤولين نافذين في الحكومة، عن سوء استخدام السلطة بشكل منظم والإثراء الذاتي أثناء تولي الملك السابق الحسن الثاني الحكم⁽¹⁷⁾. عملية اختلاس مشابهة سبّبت في نفاذ موارد صندوق الضمان الاجتماعي الرسمي لنقابة التجار في المغرب⁽¹⁸⁾.

وتحتفل التلزيّمات العامة للمال بفرص الفساد. ففي مصر يدرس مجلس الأمة تقريرا أعدّه المكتب المركزي للتدقيق والمحاسبة ويعيد النظر فيه، في إدارة المجالس المحلية وصناديق التنمية في أنحاء البلاد⁽¹⁹⁾. وهناك أنباء تفيد بأن معظم الأموال المخصصة لهذه المشاريع والتي تقدّر قيمتها بـ 270 مليون دولار أميركي تم اختلاسها من خلال عمليات استثمار وصفقات مشبوهة⁽²⁰⁾.

في بلدان عديدة واقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمنح رخص شبكات الهاتف الخليوي تحت وطأة تضارب المصالح أو بعد دفع خوات كبيرة. فهناك أخبار تقول بأن عائلة "مخولف" السورية والتي تجمعها رابطة القرابة بالرئيس بشّار الأسد، قد استفادت من الأنظمة على حساب المنافسة في العمل⁽²¹⁾. وأول رخصة لشبكة الهاتف الخليوي في الجزائر، كانت من نصيب "أوراسكوم" وهي شركة مصرية، وسط ادعاءات صحافية تشير إلى قيامها بأعمال رشوة⁽²²⁾. وفي لبنان تأخر موعد منح ترخيص إلى فريق ثالث لتشغيل شبكة الخطوط الخليوية حسب الخطط الموضوعة بعد الكشف عن تضارب في المصالح⁽²³⁾.

وغالباً ما تتعالى الأصوات التي تشير إلى عمليات تزوير في الانتخابات في المنطقة، لكن من النادر أن يقوم المدّعون العامون بالتحقيقات اللازمة بهذا الشأن. في إيران، زادت الشكوك بعد أن اعترف رجل الأعمال المرموق "شهرام جزايري" في المحكمة بتقديم مبلغ يقدر بـ 700,000 دولار أميركي لحملة الرئيس محمد خاتمي خلال الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو عام 2001⁽²⁴⁾. كما اتهم جزايري أيضا

بإعطاء الرشاوى إلى البرلمانين الإصلاحيين والى شخصيات في الحكومة وبالقيام بعمليات احتيال من خلال خمسين شركة تغطية.

في إسرائيل، قامت شرطة مكافحة الاحتيال والرشوة باستجواب رئيس الوزراء أرييل شارون ونجله أومري بشأن استخدامهما شركات وهمية لتحويل 1,3 مليون دولار أميركي إلى هبات غير شرعية في انتخابات قيادة حزب الليكود عام 1999 وفي انتخابات رئاسة الوزراء بعد عامين⁽²⁵⁾. وقد تمت تبرئة رئيس الوزراء السابق ايهود باراك من اتهامات مماثلة في أيار/مايو عام 2002، مع أن رجال الشرطة أصرّوا على اتهام أربعة معاونين لباراك بتحويل أموال غير قانونية إلى أعمال خيرية وهمية أثناء انتخابات عام 1999⁽²⁶⁾.

يبدو أن النسبة الكبيرة لأعمال الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفضت في عامي 2001 و 2002، بسبب عدد الفرص المتناقص لـ "العمولات". فالإنفاق على الاستثمارات الرئيسية تقلص بشكل كبير في لبنان نتيجة القيود التي فرضتها الموازنة: "العمولات" في برنامج إعادة الإعمار المعدّ لما بعد الحرب تزيد 20 في المئة قيمة العقد⁽²⁷⁾.

في مناطق السلطة الفلسطينية تدنى الأداء الاقتصادي إلى مستويات مأساوية بسبب الدمار الذي أوقعه الجيش الإسرائيلي في البنية التحتية وبسبب القرار الذي اتخذته إسرائيل بالاحتفاظ بالمداخل العائدة إلى السلطة الفلسطينية. هذه العوامل ساهمت في تقليص أعمال الاستثمار خاصة تلك التي هي عرضة للفساد مثل أعمال البناء واستيراد الإسمنت والنفط والكماليات⁽²⁸⁾.

إن ممارسة أعمال الفساد تتزايد أكثر فأكثر عندما يتدنى الدخل الفردي ويحاول موظفو الحكومة التعويض عن خسائرهم من صفقات شراء النفوذ بطلب المزيد من الرشاوى. وتؤكد الأدلة على أن الرشاوى الصغيرة (بقشيش) في تزايد مستمر.

سجل مؤشر حرية الاقتصاد تزايداً في ممارسة أعمال الفساد من قبل موظفين رسميين من رتب متدنية في الجزائر ولبنان وتونس⁽²⁹⁾. في الجزائر، قامت لجنة برلمانية بتحريات حول أعمال الشغب في المنطقة ذات الأقلية البربرية في الكابيليا منذ ربيع عام 2001 فوجدت أدلة عن نقشي أعمال الفساد في البلدية⁽³⁰⁾. هذه الأثناء أظهر استفتاء لجمعية الشفافية المغربية أن أكثر من 80 في المئة من رجال الأعمال الذين شملهم الاستفتاء

اعترفوا بدفع (البقشيش) الرشوة "لتجنب المشادات" مع شرطة السير والدرك⁽³¹⁾.

إصلاحات حكومية؟

جميع حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فعلاً يعترفون أن الفساد يشكل عائقاً في وجه الحكم الجيد. ولم يكن هناك أي تقصير في الوعود الرسمية للجم الفساد. وبالفعل، القادة يتنافسون على الإيفاء بعهودهم لمكافحة الفساد ولكن دوافعهم متنوعة ووعودهم في أغلب الأحيان ما هي إلا وعود طنانة. فبينما حملات مكافحة الفساد تستدعي تدابير ملموسة، فهي تستخدم في أغلب الأحيان للتخلص من منافسين في العمل أو لتسوية الخلافات السياسية. في سوريا، استندت السلطة إلى تهمة ملفقة، كالتهرب من الضرائب والتهريب لإسكات منتقدي النظام وهذا الأسلوب طال البرلمانين رياض سيف ومأمون الحمصي اللذين أقي القبض عليهما في أواخر عام 2001 وحكم عليهما بالسجن لمدة خمس سنوات⁽³²⁾.

في ليبيا، أجاز الرئيس معمر القذافي التحقيق في أعمال الفساد في الخطوط الجوية التي تملكها الدولة وفي قطاع تجارة النفط وفي قطاع النقل العام. ولكن نتائج التحقيق لم يكشف عنها، كما أنها لم تؤدِ إلى ملاحقات قانونية⁽³³⁾.

اللجان الرسمية لمكافحة الفساد لم تتعد كونها دكاكين لتبادل أطراف الأحاديث. جمعية الشفافية المغربية انسحبت من لجنة "رفع المستوى الأخلاقي في الحياة العامة في المغرب" اعتراضاً على افتقارها للأعمال الهادفة، ووصمت حملاتها المهمة بالتوعية العامة بـ«المبتدلة» و«ذات نتائج معاكسة»⁽³⁴⁾. اللجنة العليا لمكافحة الفساد في الأردن والتي تأسست بمرسوم ملكي في تموز/يوليو عام 2000، حُرقت عن أداء مهامها من قبل مجلس إدارة مكافحة الفساد الذي هو هيئة مماثلة ضمن جهاز الاستخبارات والذي كان بحد ذاته متورطاً بفضيحة كبرى في أوائل عام 2002⁽³⁵⁾.

أعمال مكافحة الفساد من قبل القضاة أصبحت شائعة في المنطقة. وهنا أيضاً يجب أن نسأل عن الدوافع. قام رجال القضاء في إيران، مثلاً، بحملة لمكافحة الفساد في كانون الأول/يناير من عام 2001 وأدانوا خلالها ما يقارب الخمسين شخصاً من الذين يقومون بأعمال الفساد، ومقربين من

أعضاء البرلمان والحكومة. الدعاوى التي يقدمها رجال القضاء المحافظون في إيران غالباً ما تكون لها أهداف سياسية وتوجه ضد مناصري الرئيس خاتمي الداعي إلى الإصلاح⁽³⁶⁾.

القضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشكل جزءاً من المشكلة طالما أن هناك قضاة متهمون بشكل مستمر بقبول الرشاوى ولوجود محاكم لا تتمتع بالسلطة المستقلة لاتخاذ إجراءات بحق السياسيين النافذين والمقاولين. الوعود بإصلاح قضائي لمعالجة هذا العجز لم تحقق قيمة عملية تذكر. في الجزائر، الخطط الطامحة إلى إعادة فعالية القضاء نامت في أدراج اللجان، بينما أشارت وزارة العدل بإصبع الاتهام إلى القضاة أنفسهم لعدم اتخاذ خطوات متقدمة⁽³⁷⁾. أما في المغرب، فإن الإصلاحات القضائية لاقت العوائق ذاتها.

فضيحة مالية في الأردن في شباط/فبراير عام 2002 بدت كامتحان لإرادة الحكومة السياسية في منح القضاء سلطات مستقلة. الملك عبدالله بعث برسالة علنية إلى المحققين ليقدموا إلى القضاء، المسؤولين عن أعمال الفساد⁽³⁸⁾. ولكن حوادث سابقة مماثلة لا تشكل أرضية للثقة. فضائح أخرى لأعمال الفساد والتي لفتت إليها أنظار رجال القضاء، بما في ذلك تهم الكسب غير المشروع في شركة مناجم الفوسفات في الأردن لم تلاحق⁽³⁹⁾.

الفساد ودور المعارضة السياسية:

لقد أصبح الفساد شعاراً لعدم شرعية الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى بات من غير المفاجئ أن أحزاب المعارضة والناشطين السياسيين تبنوا مكافحة الفساد كجزء من عقيدتهم. بالمقابل تستخدم حكومات المنطقة تدابير قمعية لإسكات خصومها السياسيين.

الشخصيات المعارضة التي تكلمت عن الفساد وعن مفاضلة الأقارب في الحكم السوري واجهت محاكمات غير منصفة و«تتهم شملت تعريض وحدة الدولة للخطر» ومحاولة تغيير الدستور بطرق غير مشروعة⁽⁴⁰⁾. عضو البرلمان الفلسطيني حسام خضر، من قادة الحملات التي تكافح الفساد، تعرض لملاحقة قضائية بعد أن وصف السلطة الفلسطينية، أثناء

مقابلة تلفزيونية , ب "عصابة من اللصوص يحميها 70,000 شرطي" (41).
راديو "صوت فلسطين" الذي تملكه الدولة ردَّ بهجوم قاسٍ, إذ اتهم خضر
بأنه «يخدم مصالح إسرائيل». ففي مواجهة الأعمال القمعية، نرى
المعارضة السياسية لمكافحة الفساد في المنطقة مكبوتة إلى حد بعيد.

الجماعات الإسلامية السياسية, والعديد منها محظور, حاولت الجمع
بين عقائدها بالنسبة إلى الحكم الإسلامي وموقفها من مكافحة الفساد. في
البحرين، استتصال الفساد أصبح عنوان الصرخة المدوية لجمعية الوفاق
القومية الإسلامية, التي حازت أكثرية ساحقة في الانتخابات البلدية في شهر
أيار/مايو عام 2002 والتي اعتبرت ك "تجربة" للانتخابات البرلمانية في
شهر تشرين الأول/أكتوبر. في الكويت، عضو في البرلمان ينتمي إلى
"الجماعة الإسلامية" ويدعى ناصر الصانع استمر في انتقاد عائلة الصباح
لممارستها أعمال الفساد. بينما أعلن عبدالستار القاسم الذي ينتمي إلى
"الجماعات الفلسطينية الإسلامية" في فلسطين والناشط في حركة مكافحة
الفساد عن نيته لمنافسة الرئيس عرفات في الانتخابات الرئاسية في كانون
الثاني/يناير عام 2003.

الوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية:

إن عدم توافر المعلومات يعيق مكافحة الفساد في المنطقة. فما من بلد في المنطقة وضع قوانين من
أجل الحد من الوصول إلى المعلومات, بالرغم من أن بعض الحكومات عبرت عن رغبتها بتطوير أشكال من
الحكم الإلكتروني. الأردن تبذل جهوداً كبيرة لإطلاع المواطنين على أنظمة الدولة والإجراءات التي اتخذتها من
خلال الإنترنت.

أما الكشف عن معلومات الشركات فهو أيضاً في حده الأدنى. العائق الأساسي يكمن في كون الأعمال
في المنطقة مرتكزة على الملكية العائلية بينما المساهمة الشفافة في رؤوس الأموال ما زالت في بداياتها. في
مصر، تلقت عدة شركات معتمدة إذاراً رسمياً في أيلول/سبتمبر عام 2001 لأنها تخلفت عن إصدار بيانات عن
سجلاتها المالية في الوقت المحدد⁽¹⁾.

الصحافة الحرة مبتورة بكل ما للكلمة من معنى. والتقارير التي تعالج موضوع الفساد بشكل جدي
نادرة، بالرغم من أن لبنان والمغرب يتمتعان بحركة ناشطة لوسائل الإعلام. بينما في إيران أمست الصحافة في
ساحة قتال بسبب الصراع الدائم بين رجال الإصلاح والمحافظين. ووضع حظر على العديد من الصحف, وعدد
كبير من الصحفيين تعرض للمضايقات والسجن بسبب الكشف عن أعمال الفساد.

أما حصة الأسد في امتلاك وسائل الإعلام في المنطقة فتعود إلى السياسيين الأثرياء. في أواسط عام
2001، بدأت صحيفتان في الجزائر بالصدور في المطابع الخاصة بهما، أما سائر الصحف التي تصدر يومياً
فتعتمد على مطابع تملكها الدولة، والتي غالباً ما تمتنع عن طباعتها إذا لم توافق الحكومة على افتتاحية
صحيفة ما. خلال هذه السنة أصبحت القوانين المتعلقة بالصحافة متشددة بحجة محاربة الأفكار والآراء التي
تتعاطف مع الإرهاب. وتبعاً للتعديلات القانونية في الجزائر، يواجه الصحفيون السجن لمدة سنة ويغرمون
بمبلغ يصل إلى 3.200 دولار أميركي إذا شهبوا بموظفي الحكومة والجيش. هذه التدابير لا تشجع الصحفيين
على القيام بالتحقيق الصحفي حول الفساد.

في سوريا، صدر مرسوم يتعلق بالصحافة في أيلول/سبتمبر عام 2001 يُخضع جميع المطبوعات
ووسائل الاتصال للرقابة الصارمة. وحظر القانون المنشورات الدعائية الممولة بشكل مباشر أو غير مباشر من
صناديق أجنبية. كما فرض عقوبات قاسية على أعمال التشهير والإخلال بالقانون مثل نشر أخبار ملفقة⁽²⁾.

الأردن، أيضاً، اتخذ المنحى ذاته لكبت حرية التعبير عندما تبنى، بدون سبب، قوانين صارمة لتقييد وسائل الإعلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2001.

في ظل الظروف الحالية، فإن دور الإعلام المحلي في الكشف عن أعمال الفساد تقوم به الآن، ولو جزئياً، محطات الأقمار الصناعية – التلفزيونية حيث يصعب على الحكومات فرض نفوذها. "الجزيرة" ومقرها في قطر أصبحت و بشكل مطرد منبراً للآراء و الوقائع حول القضايا التي تهم الناس. هناك محطات عربية أخرى تستخدم الأقمار الصناعية ولكنها أقل صراحةً من "الجزيرة" لأنها ملك إما للحكومة أو للزعماء المحليين⁽³⁾.

إن التزايد في استعمال شبكة الإنترنت لبعث رسائل لمكافحة الفساد هو أسلوب جديد للتحايل على القيود التي تضعها الحكومات. باستثناء إسرائيل ولبنان ودول الخليج هناك نسبة ضئيلة من السكان الذين تتوفر لديهم شبكة الإنترنت للوصول إلى المعلومات. نسبة الذين يحصلون على الاتصال عبر الشركة متدنية، فهي واحد في المئة في الجزائر ومصر⁽⁴⁾. عدة مواقع على شبكة الإنترنت في الشرق الأوسط تحتوي على معلومات عن الفساد بينما مواقع أخرى مثل www.cggl.org وهو الموقع الذي تديره الحملة من أجل الحكم الجيد في لبنان فهو مخصص لهذه القضية وملتزم بها دون سواها. لقد بذلت السعودية كل ما لديها من جهد لتمنع المواطنين من الوصول إلى مواقع على شبكة الإنترنت تنتقد العائلة الحاكمة.

وكملاً أخيراً للحكومات فهي تتخذ إجراءات ضد نقادها بنفس الطريقة التي تعامل بها النقاد الصحافيين من خلال توقيفهم. ألقى القبض على عضو سابق في البرلمان الأردني تدعى توجان الفيصل في شهر شباط/فبراير عام 2002 واتهمت بخرق القانون الجزائي وذلك لأنها نشرت مقالة على موقع الإنترنت مقره تكساس www.arabtime.com في هذا المقال اتهمت الحكومة بممارسة أعمال الفساد. ولكنها منحت عفواً ملكياً لأسباب إنسانية في شهر حزيران/يونيو عام 2002.

(1) صحيفة العالم اليوم، مصر، 21 أيلول/سبتمبر، 2001.

(2) منظمة حقوق الإنسان، سوريا: "الجم حرية التعبير". راجع:

www.hrw.org/press/2002/02/syria0211.htm

(3) نعومي صقر، "عالم الفضائيات: تلفزيون عبر القارات"، العولمة والشرق الأوسط، لندن 2002.

(4) للإطلاع على نسبة الأعداد المشاركة في شبكة الإنترنت في المنطقة وفي أمانة أخرى، راجع الاتحاد الدولي لوسائل الاتصال على الموقع:

www.itu.int/ITU-D/ictstatistics/at_glance/Internet01.pdf

القطاع الخاص:

في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعود تورط القطاع الخاص بالفساد إلى التواطؤ المنظم بين القطاعين العام والخاص. في الواقع من الصعب التمييز بين هذين القطاعين لأن السلطة ممارسة من خلال شبكات من العائلات والأفراد يمتلكون حصصاً متوازية في ميداني السياسة والعمل. وهذا ما يحصل في المملكة العربية السعودية حيث يحتكر الأمراء وأبناءهم أو الشركاء المقربون منهم جميع قطاعات الأعمال في القطاع الخاص.

بالرغم من ذلك، فعدد متزايد من الشركات والمستثمرين يدركون أن الفساد مؤذ للعمل. أفاد استطلاع للرأي أن رجال الأعمال في جميع أنحاء المنطقة يعتبرون أن الروتين الإداري والفساد يشكلان عقبة تحول دون القيام بأعمالهم وهما يحلان في المرتبة الثالثة بعد التعريفات العالية

والضرائب⁽⁴²⁾. في استفتاء قامت به جمعية الشفافية المغربية" قال رجال الأعمال إن الفساد يأتي في المرتبة الثانية بعد الضرائب العالية التي تواجههم⁽⁴³⁾. كما أن استفتاء المستثمرين الذي قام به البنك الدولي في فلسطين أشار إلى أن الفساد هو ثاني أكبر عقبة في وجه التنمية ويأتي بعد عدم الاستقرار والثقة بالوضع السياسي⁽⁴⁴⁾.

وعلى رغم الصعوبات، وبما أن الحكومة أو مناصريها هم الذين يتحكمون بالاتحادات العمالية وغرف التجارة المحلية، فقد لعبت هذه التجمعات دوراً هامشياً في عمليات مكافحة الفساد. بالإمكان استثناء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في لبنان والاتحاد المغربي للعمل لأنهم وضعوا قواعد سلوك أخلاقية لإدارة الشركات الخاصة.

هناك أدلة تشير إلى أن مستويات الفساد العالية في المنطقة تبعد المستثمرين الأجانب. فالاستثمار الأجنبي المتدني في لبنان يعود إلى كون المستثمرين يدركون إن الفساد منتشر على نطاق واسع⁽⁴⁵⁾. الشركات الدولية التي تجني أرباحاً في المنطقة تدفع أموالاً إلى الشبكات المحلية المهيمنة على التجارة للحصول على عقود حيث تكون قاعدة العمل هي دفع العمولات. في عام 2000 بدأت الحكومة البريطانية بالتحقيق في ادعاءات شركة التبغ البريطانية الأميركية التي زادت مبيعاتها وكسبها غير المشروع عن طريق التهريب في أرجاء العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2001 نشرت وسائل الإعلام في بريطانيا مزاعم جديدة تتهم عيسى صالح الغرج وهو سفير الإمارات العربية المتحدة في لندن بلعب دور بارز في عمليات التهريب هذه⁽⁴⁶⁾.

المجتمع المدني:

المبادرات التي قام بها المجتمع المدني لمكافحة الفساد وانتقاد الفساد الحكومي غالباً واجهت قمعاً من قبل الدولة. في تونس، اعتقلت الناشطة في حقوق الإنسان والمحررة في إحدى المجلات، سهام بن سدرين وسجنت بعد أن تكلمت عن الفساد في محطة التلفزيون «المستقلة» مقرّها لندن. حصل ذلك في شهر تموز/يوليو عام 2001. منصف مرزوقي وهو تونسي آخر انتقد الإساءة إلى حقوق الإنسان فلاقى المصير ذاته بعد أن كشف عن الفساد في مؤسسة خيرية حكومية. في آخر الأمر أطلق سراحهما ولكنهما يواجهان اتهامات بالتشهير والقدح وتهديد وحدة الدولة. في المملكة العربية

السعودية، سجن الكاتب عبد المحسن مسلم في آذار/مارس 2002 بعد أن نشر قصيدة في صحيفة «المدينة» في العاشر من آذار/مارس عام 2001⁽⁴⁷⁾. قصيدة مسلم «الفاقدون في الأرض» اتهمت عدداً كبيراً من القضاة بالكسب غير المشروع. وزير الداخلية في السعودية، الأمير نايف أصدر أمراً بصرف رئيس تحرير صحيفة "المدينة" من الخدمة لأنه سمح بنشر هذه القصيدة.

بالرغم من كل هذا فقد أصبحت قضية الفساد من القضايا التي يهتم بها الشعب بشكل متزايد. فالاستفتاء الذي قامت به جمعية "الشفافية المغربية" للرأي العام حول هذا الموضوع أظهر أن 87 في المئة من الشعب يعتبر الفساد ثالث أهم قضية في البلد. استطلاع حديث للرأي في أراضي السلطة الفلسطينية أظهر أن 95 في المئة أيّدوا صرف الوزراء المتهمين بالفساد من مناصبهم⁽⁴⁸⁾. تساعد الثقافة الشعبية على تعزيز الوعي لدى العامة حول انتشار عمليات الفساد. فالمسرحيات التلفزيونية والروايات والقصص التي تنتشر في المجالات والرسوم الكاريكاتورية تُظهر الشخصيات الرئيسية في حالة إحباط، نتيجة تزايد أعمال الفساد، التي يتورط فيها المسؤولون السياسيون. مسلسل «مرايا وحكايا» الذي يبث على التلفزيون الرسمي السوري خلال شهر رمضان والذي تدور أحداثه حول مسؤول رسمي رفيع المستوى وشركاؤه، ينتقد بشدة مفاضلة الأقارب. أشكال التعبير الشعبية هذه تدل على أن المثقفين يعون مسألة الفساد وهذا مما يدحض الأحكام المسبقة التي تدعي أن الفساد متجذر في الحضارة العربية أو في الذهنية المسيطرة في المنطقة.

ورغم كل هذه التناقضات تحاول المنظمات غير الحكومية تنظيم هذه الهواجس للقيام بعمل جماعي مناهض للفساد. جمعية "الشفافية المغربية" وهي من المنظمات غير الحكومية الأكثر نشاطاً في المنطقة على صعيد مكافحة الفساد أصدرت بياناً رسمياً تدعو فيه الأحزاب السياسية في المغرب للكشف عن الأموال المستخدمة في حملاتها الانتخابية وذلك للتوقف عن شراء أصوات الناخبين. المنظمة اللبنانية غير الحكومية «لا فساد» وهي فرع محلي قيد التأسيس لمنظمة الشفافية الدولية، وضعت مسودة لمجموعة مبادئ أخلاقية للمنظمات غير الحكومية، كما صاغت نقداً قانونياً شاملاً لقانون الخصخصة في البلاد. في اليمن تعتبر المنظمة غير الحكومية «منبر المجتمع المدني» من أنشط المنظمات غير الحكومية التي

لديها برنامجاً محدداً لمكافحة الفساد. في البحرين هناك فريق غير رسمي يقوم بدور الرقيب ويدعى "جمعية الشفافية في البحرين"، تأسس في شهر كانون الثاني/يناير عام 2002.

- 1- إصدارات البنك الدولي : "النمو في الشرق الأوسط يواجه تحديات من قبل المحيط الخارجي" (واشنطن: 13 آذار/مارس 2002) "الفائنتشال تايمز" (بريطانيا)، 5 آب/أغسطس 2001.
- 2- صحيفة "هآرتس" (اسرائيل)، 21 حزيران/يونيو 2002؛ "الدائلي ستار" (لبنان)، 22 حزيران/يونيو 2002.
- 3- جان سفاكياناكس، تقرير الشرق الأوسط (ميدل ايست ريبورت) (الولايات المتحدة)، ربيع عام 2002.
- 4- إصدارات البنك الدولي عدد 2002/201، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 6 شباط/فبراير 2002.
- 5- راجع تعليق مستشارة الأمن القومي في الولايات المتحدة كوندوليزا رايس في "النيويورك تايمز" (الولايات المتحدة)، 26 أيار/مايو 2002.
- 6- راجع تعليق يزيد صايغ وهنري سيغمان على التوالي: "بي.بي.سي. وورد سرفيس" (بريطانيا)، 12 أيار/مايو 2002؛ "النيويورك تايمز" (الولايات المتحدة)، 19 أيار/مايو 2002.
- 7- صندوق النقد الدولي، المغرب: عام 2001، المادة الرابعة من الاستشارات، حزيران/يونيو 2001 ، "ماروك هيبودو انترناشونال" (المغرب)، 1-7 شباط/فبراير 2002، البنك الدولي، "الخصخصة: قصة النجاح الأردني" (واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2001).
- 8- غرفة التجارة الأميركية، "دراسة ميدانية لملاحظات الموظفين التنفيذيين حول العمل والاستثمار في المغرب (كازابلانكا: كانون الأول/ديسمبر 2001) راجع: www.amcham-morocco.com/publications.html
- 9- صحيفة "الميدل إيست انترناشونال" (بريطانيا)، 14 أيلول/سبتمبر 2001.
- 10- صحيفة "الجيروزالم بوست" (اسرائيل)، 13 تموز/يوليو 2001.
- 11- في الجزائر، لا تزال الشركة تتفاوض مع وزارة البريد والاتصالات بينما تتواجد الشركة القانونية الكفوة "Algeria Telecom"، على الورقة فقط. راجع صحيفة "الخبر" (الجزائر)؛ 13 كانون الأول/ديسمبر 2001؛ صحيفة "الوطن" (الجزائر)، 18 كانون الثاني/يناير 2002.
- 12- مجلس سياسة الشرق الأوسط: "سياسة الشرق الأوسط" (VII)، العدد 2، شباط/فبراير 2000 www.mepc.org/journal/0002_takeh.htm
- 13- "الجيروزالم بوست" (اسرائيل)، 28 و 30 كانون الثاني/يناير 2002؛ "يديعوت أحرونوت" (اسرائيل)، 20 شباط/فبراير 2002؛ صحيفة "الجيروزالم بوست" (اسرائيل)، 3 كانون الثاني/يناير 2002؛ صحيفة "هآرتس" (اسرائيل)، 22 آذار/مارس 2002.
- 14- مؤسسة التراث و "وول ستريت جورنال" (الولايات المتحدة)، مؤشر الحرية الاقتصادية 2002.
- 15- صحيفة "جوردان تايمز" (الأردن)، 15 شباط/فبراير 2002؛ صحيفة "الدستور" (الأردن)، 21 شباط/فبراير 2002؛ صحيفة "الشرق الأوسط" (بريطانيا)، 22 شباط/فبراير و آذار/مارس 2002.
- 16- صحيفة "الحياة" (لبنان/بريطانيا)، 17 آب/أغسطس 2001؛ "الإيكونومست" (المغرب)، 14، 17 و 26 أيلول/سبتمبر 2001، 3 و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2001. لمزيد من التفاصيل بشأن الاستجواب البرلماني راجع: "الإيكونومست" (المغرب)، 19 كانون الثاني/يناير 2001.
- 17- عبد السلام مغراوي، "السلطة السياسية في أزمة: المغرب في عهد محمد السادس"، تقرير عن الشرق الأوسط، ربيع 2001؛ صحيفة "الإيكونومست" (بريطانيا)، 25 كانون الثاني/يناير 2001.
- 18- صحيفة "الشرق الأوسط" (بريطانيا)، 20 كانون الثاني/يناير 2002.
- 19- جريدة الأهرام (مصر)، 22 كانون الثاني/يناير 2002.
- 20- الأهرام ويكلي (مصر)، 17-13 شباط/فبراير 2002.
- 21- بسام حداد، "العمل في سوريا كالعادة؟"، "كلمة التقرير الإعلامي عن الشرق الأوسط" (الولايات المتحدة)، العدد 66 (7 أيلول/سبتمبر 2001)؛ الميدل إيست إنترناشونال (بريطانيا)، 14 أيلول/سبتمبر 2001.

- 22- نورث أفريقيا جورنال (بريطانيا)، 21 تموز/يوليو 2001. زعمت تقارير أخرى أن رجال الأعمال والمسؤولين الجزائريين يضغطون على أوراسكوم لتسمح لهم بالمشاركة في أرباحها. راجع صحيفة الخبر (الجزائر)، 13 كانون الأول/ديسمبر 2001.
- 23- الميديل إيست إنترناشونال (بريطانيا)، 17 أيار/مايو 2002.
- 24- وحدة الإستخبارات الاقتصادية، "Country Report"، 15 آذار/مارس 2002.
- 25- صحيفة هآرتس (إسرائيل)، 23 نيسان/أبريل 2002؛ صحيفة الجيروزالم بوست (إسرائيل)، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2001.
- 26- الجيروزالم بوست (إسرائيل)، 29 أيار 2002.
- 27- رينو ليندز "بحثاً عن الدولة: سياسة الفساد في لبنان ما بعد الحرب"، في "عملية إعادة الإعمار في لبنان ما بعد الحرب" تحرير باربرا روبرسون ونديم شحاده (لندن: 2002).
- 28- تسمح ميزانية السلطة الفلسطينية حالياً بـ 17 مليون دولار أميركي فقط شهرياً للإنفاق على الاستثمار مقارنة بـ 54 مليون دولار أميركي قبل نشوب الإنتفاضة. البنك الدولي، "خمس عشرة شهراً - الإنتفاضة، الإيقافات والأزمة الاقتصادية الفلسطينية. عملية تقييم" (واشنطن: آذار/مارس 2002). حول الفساد في القطاعات والنشاطات المذكورة راجع دافيد سيويل "الحلم ومحيط العمل في الضفة الغربية / غزة" (ورقة عمل البنك الدولي، عدد 23 أيار/مايو 2001).
- 29- مؤسسة التراث و وول ستريت جورنال (الولايات المتحدة)، مؤشر الحرية الاقتصادية 2002.
- 30- "Le rapport préliminaire de la commission nationale d'enquête sur les événements de Kabylie" 30 آب/أغسطس 2001
www.kabyle.com/article.php3?id_article=315
- 31- لمراجعة نتائج الاستفتاء راجع صحيفة "الإيكونومست" (المغرب)، 18 كانون الثاني/يناير 2002؛ و"الشرق الأوسط" (بريطانيا)، 18 كانون الثاني/يناير 2002.
- 32- إصدارات صحافة منظمة حقوق الإنسان: "المفعول الرجعي الخطر في سوريا" (نيويورك)، 7 أيلول/سبتمبر 2001، التقرير العالمي "المنظمة حقوق الإنسان" 2002 (نيويورك)، 2002؛ بالنسبة إلى ردّ رياض سيف على ادعاءات الحكومة بالفساد راجع ما كتبه: "تجربة رياض سيف، هموم في الصناعة والسياسة" (دمشق، 1999).
- 33- صحيفة "أخبار ليبيا" (بريطانيا)، 2 و 17 تشرين الأول/أكتوبر، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2001.
- 34- البيان الصحافي لفرع الشفافية الدولية في المغرب، 13 كانون الأول/ديسمبر 2001.
- 35- حسب ما أفاد به مجلس إدارة مكافحة الفساد ان ما قام به لم يكن له فعالية تذكر في الحرب ضد الفساد. في كانون الثاني/يناير، ادعى المجلس أن أعماله في السنة السابقة وقرت على خزينة الدولة خمسة ملايين دولار أميركي فقط. راجع صحيفة "الدستور" (البحرين)، 17 كانون الثاني/يناير 2002.
- 36- منظمة حقوق الإنسان، "إيران: برلمانيون يدانون في المحكمة"، (واشنطن)، 4 كانون الثاني/يناير 2002.
- 37- صحيفة "الوطن" (الجزائر)، 8 أيلول/سبتمبر، 9 و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2001.
- 38- صحيفة "الدستور" (البحرين)، 21 شباط/فبراير 2002.
- 39- "الجوردان تايمز" (الأردن)، 6 آب/أغسطس 2001؛ "الحياة" (بريطانيا)، 16 كانون الأول 2001.
- 40- التقرير العالمي لمنظمة حقوق الإنسان 2002.
- 41- خالد أميري "هل تنهار السلطة الفلسطينية؟"، في صحيفة "البالستين تايمز" (فلسطين)، تشرين الأول/أكتوبر 2001.
- 42- برنار هوكمان و باتريك ميسيرلين "الجم التجارة للتنمية والنمو في الشرق الأوسط"، مجلس العلاقات الخارجية، مجموعة الدراسات في شؤون خيارات التجارة في الشرق الأوسط، 2002.
- 43- صحيفة "الإيكونومست" (المغرب)، 18 كانون الثاني/يناير 2002؛ صحيفة "الشرق الأوسط" (بريطانيا)، 20 كانون الثاني/يناير 2002.
- 44- دافيد سيويل: "الحكم ومحيط العمل في الضفة الغربية / غزة"، ورقة عمل البنك الدولي عدد 23، أيار/مايو 2001.
- 45- أ. منصور: "آراء المستثمرين الأجانب في لبنان"، الأسكوا، (بيروت): 12-13 حزيران/يونيو 2001؛ "الدائلي ستار" (لبنان)، 14 حزيران/يونيو 2001.

- 46- صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 17 كانون الأول 2001. راجع:
www.guardian.co.uk/bat
- 47- "بي.بي.سي. وورلد سرفيس"، 20 آذار/مارس 2002.
- 48- مؤثر الديمقراطية، المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات السياسية (نابلس)، 15-19 أيار/مايو 2002:
www.pcpsr.org/survey/polls/2002/p4a.html.